# مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

## الجلسة 9316

الخميس، 4 آيار/مايو 2023، الساعة 10/00

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد كاسيس | (سويسرا) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد نيبنزيا |
| | إكوادور | السيد بيريس لوس |
| | ألبانيا | السيد خوجة |
| | الإمارات العربية المتحدة | السيد أبو شهاب |
| | البرازيل | السيد كوستا فيليو |
| | الصين | السيد غنغ شوانغ |
| | غابون | السيد بيانغ |
| | غانا | السيدة هاكمان |
| | فرنسا | السيدة جارو-دارنو |
| | مالطة | السيدة فرازير |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد كاريوكي |
| | موزامبيق | السيد أفونسو |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد ديلورانتس |
| | اليابان | السيد أكيموتو |

**جدول الأعمال**

إحاطة يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

*افْتُتِحت الجلسة الساعة 11/05.*

**إقرار جدول الأعمال**

*أقر جدول الأعمال.*

**إحاطة يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا**

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو معالي السيد بوجار عثماني، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية مقدونيا الشمالية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد عثماني.

**السيد عثماني** (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ سويسرا على رئاستها الأولى لمجلس الأمن، في وقت نواجه فيه حالات مأساوية في جميع أنحاء العالم. أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لكم، سيدي الرئيس، النجاح خلال فترة رئاستكم. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن امتناني للدعوة التي وجهتها لاطلاع أعضاء مجلس الأمن على الرؤية السياسية وأولويات وتعهدات مقدونيا الشمالية أثناء رئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام 2023.

إن خطابي، بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إنما هو دعوة إلى العمل، ودعوة إلى السعي فورا من أجل السلام. إن حربا رهيبة تستعر في ساحتنا الخلفية، وفي أوروبا وفي منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتلك الحرب تنطوي على عواقب محتملة جسيمة تعرض السلام والاستقرار للخطر على الصعيد العالمي. لقد أُنشئت هذه المنظمة، الأمم المتحدة، لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وتهدف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى تعزيز الاستقرار والتعاون من خلال تعزيز الثقة والحوار الهادف، ابتداء من فانكوفر إلى فلاديفوستوك. والسؤال المهم هنا: أين نقف الآن؟ هل ارتقينا إلى مستوى المبادئ والقيم التي التزمنا بها؟ لقد تحطم الاستقرار، وفُقدت الثقة، وبالكاد يوجد تعاون. أما الحوار، إن وجد، فقد أضحى مسمما أكثر فأكثر

قبل ثلاثين عاما، قدم الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي رؤيته فيما يتعلق بانعدام الحرب، ولكن قبل كل شيء، يجب أن يسود السلام الدائم. وقد سرني أن علمت أن البرنامج الجديد للسلام الذي وضعه الأمين العام غوتيريش قد نوقش هنا أمس (انظر S/PV.9315). وينبغي للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تقفا معا وأن تعملا بعزم على إيجاد سُبل لتعزيز السلام وصونه، لأنه لا يمكن لأي منظمة أن تفعل ذلك بمفردها. ولا يمكننا أن نقيم عالما ينعم فيه الجميع بالسلامة والأمن والرخاء، إلا بالتعاون والدعم المتبادلين.

وبصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أهيب بالتآزر بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تحقيق السلام لجيلنا والأجيال المقبلة. ومع استمرار تطور التحديات الأمنية، يجب أن تتطور أيضا طبيعة تعاون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع الأمم المتحدة. ويجب أن نصبح أكثر واقعية وأن نتبع نهجا عملي المنحى. خلال السنوات الثلاثين المنصرمة، أقامت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا علاقة هامة ونسقَّت تنسيقا وثيقا جدا من الناحية التشغيلية. ونحن بحاجة إلى توثيق تلك العلاقات أكثر الآن.

لقد تولت مقدونيا الشمالية رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ابتداء من 1 كانون الثاني/يناير من هذا العام، في أصعب الأوقات وأكثرها تحديا. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن شعارنا هو: إن هذا أمر يتعلق بالناس. واسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن سبب اختيارنا لهذا النهج. إن السياسة لا تتعلق بالفوز أو الهزيمة. إنها تتعلق بالناس الذين نمثلهم: حياتهم وآمالهم وأحلامهم. وبوصفنا قادة، تقع على عاتقنا مسؤولية رسمية عن خدمتهم وحمايتهم وضمان سماع أصواتهم. ويواجه العالم تحديات غير مسبوقة، والناس يدفعون الثمن. وقد حان الوقت لأن ننهض ونتخذ إجراءات حاسمة. ولا يسعنا أن ننتظر أكثر من ذلك فيما تستمر معاناة الناس. فالأمر لم يكن قط أقل ارتباطًا بالأيديولوجية أو الجغرافيا السياسية أو المكاسب الشخصية مما هو عليه الآن. ولم يكن جعل رفاه الناس في الصدارة أهم قط مما هو

عليه الآن. ولا يمكننا أن نتجاهل صيحات المطالبة بالعدالة والحرية والكرامة. ولا يمكننا أن نغض الطرف عن المعاناة الإنسانية أو أن ننكر حقوق الإنسان الأساسية. إن العمل الجماعي مطلوب الآن.

واجهت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عددا من التحديات خلال السنوات الأخيرة والتي بلغت ذروتها بالعدوان الروسي الشامل الحالي. وهذا العدوان يقوض أسس المنظمة بانتهاكه أحكام وثيقة هلسنكي الختامية. لقد انتهك الاتحاد الروسي بشكل صارخ المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي اتفق عليها الجميع. وإذ بدأت خطابي بالدعوة إلى اتخاذ إجراءات فورية من أجل السلام، فإنني أغتنم هذه الفرصة لأحث روسيا مرة أخرى على إنهاء هذه الحرب وسحب قواتها من أراضي أوكرانيا ذات السيادة. لقد وقعت بالفعل أضرار هائلة، وكل يوم إضافي للعدوان يطيل أمد المعاناة الإنسانية. وشهدت بنفسي مصاعب الناس في بوروديانكا، بالقرب من كييف، في زيارتي الخارجية الأولى بصفتي الرئيس الحالي للمنظمة. وقد زرت مخيما بالقرب من البلدة يؤوي السكان المتضررين من الحرب والمشردين، ومعظمهم من المدنيين الأبرياء أو كبار السن أو الأطفال. وسمعت قصصهم وتجاربهم المؤلمة. إنهم لا يستحقون هذا المصير ويحتاجون إلى التحرر من الخوف من الحرب. وعلاوة على ذلك، فهم يستحقون العدالة. إن المساءلة اليوم واجب أخلاقي لأنها أكثر الوسائل فعالية لتجنب حدوث ذلك مرة أخرى في أي مكان آخر.

وفي برنامجنا لرئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام 2023، تشكل النزاعات التي طال أمدها وعمل العمليات الميدانية للمنظمة مجالا آخر ذا أولوية عالية. وفي هذا الصدد، زرت جمهورية مولدوفا في وقت سابق من هذا العام لأن عملية التسوية في ترانسنيستريا تحتاج إلى اهتمام أكبر من المنظمة. وبصفتي الرئيس الحالي للمنظمة، أبديت استعدادي لدعم الأفكار التي يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على العملية.

وخرجت بتقييم موجز من زياراتي الأخيرة إلى جنوب القوقاز، وهي منطقة أخرى من مناطق النزاعات التي طال أمدها، مفاده أن الحالة العامة تحتاج إلى دعم للمبادرات التي تيسر الحوار من أجل تحقيق السلام الدائم وتؤدي إلى تطبيع العلاقات بين أرمينيا وأذربيجان. وبصفتي رئيسا، نهدف إلى التوصل إلى تسوية سلمية وشاملة ومستدامة للخلافات التي يعاني منها الأذربيجانيون والأرمن وتثير قلقهم. وكما حدث في المناسبة السابقة، وأثناء وجودي هناك، تناولت أيضا الشواغل الإنسانية بشأن ممر لاتشين، ولا سيما العواقب التي تؤثر بشكل مباشر على السكان المحليين. وفي ضوء التطورات الأخيرة، أود مرة أخرى أن أؤكد التزامنا بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها مكانا لحل الخلافات في جنوب القوقاز وأن أدعو جميع الأطراف إلى الاعتماد على الحوار الحقيقي والتفاوض بحسن نية.

فيما يتعلق بجورجيا، أرحب بالجولة الأخيرة من مباحثات جنيف الدولية، التي عُقدت قبل أسبوعين. وتؤيد مقدونيا الشمالية، بصفتها رئيسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تأييدا تاما استمرار هذا المحفل الرئيسي للحوار تحت القيادة المشتركة للأمم المتحدة والمنظمة والاتحاد الأوروبي. ويجب أن تظل هذه القنوات والعمليات الدبلوماسية مفتوحة، ليس لتجنب المزيد من التصعيد فحسب، ولكن أيضا للتعامل مع عواقب نزاع عام 2008. وكان من المهم بصفة خاصة زيارة معبر أودزيسي والاطلاع بشكل مباشر على حالة الخطوط الفاصلة وعواقب إغلاق المعبر على المدى الطويل. ومن المؤسف أن نشهد أنه يوجد في القرن الحادي والعشرين جدارا فاصلا آخر يقسم السكان المتضررين من النزاع. إن حرية تنقل الناس المحظورة تماما في هذه المنطقة لا يمكن تحملها وتتعارض مع المبادئ الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمُثُل العليا للحضارة.

وفي الأسابيع المقبلة، أعتزم زيارة البعثات الميدانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جنوب شرق أوروبا. وتأتي هذه الزيارات في منعطف حاسم بالنسبة للتطورات في المنطقة. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشيد بالتقدم الذي أحرزته كوسوفو وصربيا في أوهريد، بمقدونيا الشمالية، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. ومن الحقائق المشجعة الاستعداد الذي أعرب عنه الجانبان للاضطلاع بمسؤولياتهما المتعلقة بتنفيذ مرفق الاتفاق المبرم في بروكسل.

وفي البوسنة والهرسك، سأواصل النهوض بمفهوم الصوت الموحد والهدف الموحد وتعزيز ملف المصالحة وبناء الثقة. وستتوقف الأولويات الأخرى المدرجة في برنامجنا لرئاسة عام 2023 إلى حد كبير على التطورات الأمنية. وعلى الرغم من كل الصعوبات، سنواصل تعزيز الأمن البشري من خلال دعم النمو الاقتصادي المستدام والتعاون البيئي والنهوض بحقوق الإنسان الأساسية وتعزيز التسامح وعدم التمييز بوصفها شروط أساسية للأمن الشامل. أما بعد، أود أن أضيف أننا لن ندخر جهدا ولا طاقة لدعم عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بفعالية ومرونة. إن التحديات التي تواجه المنظمة كبيرة، ولكنها ليست مستعصية على الحل. وسنظل ملتزمين بالمنظمة وسنعمل معا لمعالجة المسائل التي تهدد فعاليتها. ويشمل ذلك توفير التمويل الكافي وتعزيز مؤسساتها وضمان حصولها على دعم الدول الأعضاء. ولنتذكر أن المنظمة ليست مجرد منبر للحوار بين بلدان غير متماثلة التفكير – بل هي جماعة تضم دولا يُفترض أنها تتشاطر رؤية مشتركة للسلام والاستقرار. ويجب أن نعمل معا في تضامن ووحدة لضمان أن تصبح هذه الرؤية حقيقة واقعة.

إن حياة البشر هي أغلى شيء. وبصفتي طبيبا بحكم المهنة، فقد عملت على إنقاذ الأرواح على أساس يومي. ورأيت المعاناة التي يسببها المرض وشهدت الكفاح الطبيعي للإنسان من أجل الحياة. وأود أن أصدق أن الحرب ليست عنصرا متأصلا في الطبيعة البشرية. إنها كارثة من صنع الإنسان تودي بحياة المئات، بل الآلاف، في لحظة. إن الحرب ليست ضرورة ولا مصيرا. وفي معظم الحالات، تكون خيارا بشريا متعمدا – وهو الخيار الأكثر خطأ وفظاعة – ومن واجبنا إصلاح ذلك والقيام بالأمور بشكل صحيح. إن السلام هو القوة الدافعة لتعددية الأطراف وأثمن المُثُل العليا للبشرية. ولذلك، يجب أن نتضافر في سعينا المشترك من أجل السلام. وفي نهاية الأمر، فكل شيء يتعلق بالناس.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد عثماني على إحاطته.

وأدلي الآن ببيان بصفتي مستشارا اتحاديا ورئيسا للوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا.

وفي البداية، أود أن أشكر مرة أخرى سعادة السيد بوبار عثماني على إحاطته. السيد الرئيس الحالي، إن سويسرا تدعمكم بشكل كامل في هذه المهمة الصعبة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذا العام.

يمثل العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا أكبر تحد لأمننا التعاوني في أوروبا ووسط آسيا. وأكرر هنا دعوة الاتحاد الروسي إلى وقف هذا العدوان وسحب قواته على الفور من الأراضي الأوكرانية. وقد تسببت هذه الحرب بالفعل في الكثير من المعاناة والكثير من الضرر. وأعبر عن تعاطفي مع ملايين الضحايا – القتلى والجرحى والأسر المشتتة الذين أُجبروا على الفرار من منازلهم. كما يتبادر إلى ذهني الضحايا غير المباشرين في أماكن أخرى من العالم، الذين يتحملون وطأة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لهذا النزاع. فهؤلاء الناس، الذين كانوا ضعفاء بالفعل قبل الحرب، هم الآن في حالة مروعة.

وذلك أمر غير مقبول.

لقد أصبح الشعار الذي اختارته الرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، "الأمر يتعلق بالناس"، أكثر أهمية من أي وقت مضى. فمسؤوليتنا الرئيسية هي حماية المدنيين. وتشكّل تلك المسؤولية جوهر الصلة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين للشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يجب أن نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز ذلك التعاون. وأود أن أذكّر المجلس ببعض الحقائق.

أولا، تشكّل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الصعيدين السياسي والعسكري أكبر منظمة أمنية إقليمية في العالم. ووجودها في الميدان في 13 بلدا له أثر في تحقيق الاستقرار في مناطق من قبيل غرب البلقان والقوقاز ووسط آسيا. وتقيم المنظمة، من خلال بعثاتها، شراكات قوية تحافظ عليها مع السلطات والمؤسسات المحلية والوطنية والمجتمع المدني وغيرها من المنظمات الدولية. ولذلك فإن أنشطتها المتعلقة بتعزيز حقوق الأقليات ومراقبة الانتخابات والإصلاح المؤسسي تستند مباشرة إلى احتياجات تلك البلدان.

ثانيا، تمتلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فيما يتصل ببعدها الإنساني، آليات توثق أخطر انتهاكات حقوق الإنسان، على سبيل

المثال آلية موسكو المعنية بالبعد الإنساني، التي يُحتكم إليها حاليا في أوكرانيا. فلا يمكن أن يعم السلام بدون تحقيق العدالة للضحايا وأسرهم.

ثالثا، في السياقين الاقتصادي والبيئي، تتصدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بنشاط للتحديات التي تؤثر علينا جميعا. فهي تضطلع بعمل حاسم الأهمية لمكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الإدارة المستدامة للموارد المائية ومنع نشوب النزاعات.

ومناقشتنا اليوم، فضلا عن المناقشة المفتوحة التي عُقدت أمس تحت رئاسة سويسرا لمجلس الأمن (انظر S/PV.9315)، وثيقتا الصلة أيضا بمناطق خارج أوروبا. وتتشاطر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أهداف العديد من المنظمات الإقليمية الأخرى. ويمكن لتلك المنظمات، من خلال التركيز على جهود منع نشوب النزاعات وإيجاد السلام الدائم، أن تسهم إسهاما جماعيا مهما في تنفيذ الخطة الجديدة للسلام التي اقترحها الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

وختاما، في حين أن الحرب في أوكرانيا تشكّل في الواقع انتكاسة خطيرة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تأسست لكفالة الأمن في أوروبا، فإن طابع المنظمة الشامل للجميع يعني أنها ستظل حيوية نتيجة للثقة التي ناقشناها بالأمس والتي يجب أن تربط بين الدول الأعضاء فيها فضلا عن أوجه التآزر الأساسية التي تنشئها مع الأمم المتحدة. وإذ نقترب من الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقات هلسنكي، فإنها يجب أن تظل نقطة مرجعية لنا فيما يتعلق بالهيكل المشترك للسلام والأمن في أوروبا. ومن واجبنا جميعا أيضا أن نحافظ على قدرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على العمل، وسويسرا مستعدة للقيام بدورها في هذا الصدد.

لا يجب أن نسمح لشريعة الغاب أن تقرر مستقبل أوروبا، وسويسرا ملتزمة باستخدام قوة القانون لمواجهتها. ونشجع الجميع هنا اليوم على أن يحذوا حذونا، لأن الأمر، وأكرر، بينما يتعلق بالتأكيد بالأمن، فإنه قبل كل شيء "يتعلق بالناس".

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد خوجة** (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرنا جدا أن نرحب بالسيد بوجار عثماني، وزير خارجية مقدونيا الشمالية، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونشكره على ملاحظاته المهمة. وأود أن أشيد بما يبذله من جهود ويضطلع به من عمل منذ توليه تلك المسؤولية الهامة، على الرغم من الظروف الصعبة جدا.

بالأمس، كما ذكرتم، سيدي الرئيس، أجرينا مناقشة مفتوحة بشأن كون الثقة وسيلة لتحقيق السلام المستدام (S/PV.9315). وما من حالة نشير إليها أبلغ وأنجح من مقدونيا الشمالية، التي شهدت تحولا تحديدا من خلال الاستثمار في الثقة والتعاون، وهو ما كان له تأثير إيجابي غير مسبوق على استقرار البلد وتنميته وازدهاره. وقد استمعنا باهتمام شديد إلى الإحاطة التي قدمها الوزير ونود أن نسجل دعمنا الكامل لأولويات رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا – وهي كفالة تمتع المنظمة بالفعالية والمرونة وتعزيز الأمن البشري ودعم حقوق الإنسان والنهوض بقيم التسامح وعدم التمييز، بوصفها شروطا أساسية لتحقيق الأمن الشامل.

تتزامن جلسة اليوم مع الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للتوقيع على إطار التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. تضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كونها إحدى الركائز المهمة للنظام الدولي القائم على القواعد، بدور أساسي في التصدي للعديد من التحديات المدرجة في جدول أعمال المجلس. ولذلك فإن التعاون والتآزر وإقامة الشراكات بين المنظمتين أمور ذات أهمية ويجب تعزيزها.

ولئن كان بوسعنا أن نزعم بشكل معقول أن الكثير قد تحقق خلال العقود الثلاثة الماضية، فإن الحقيقة هي أن الحالة الأمنية في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا تزال محفوفة بالمخاطر، وقد تعرضت منذ العام الماضي لخطر جسيم. لقد شكّلت نهاية الحرب الباردة واحدة من الأحداث التاريخية المفصلية الكبرى لأوروبا والعالم.

فقد وضعت حدا لانقسام القارة ومناخ الخوف وانعدام الثقة وعدم الاستقرار، ومكنت من زيادة التعاون والحوار بين الدول استنادا إلى المبادئ المتفق عليها والقيم المشتركة. لقد كانت، إن جاز لي هذا الوصف، بمثابة نهضة أوروبية ثانية، وكانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منبرا هاما لمناقشة المسائل المتعلقة بالأمن الشامل، فضلا عن تدابير بناء الثقة والأمن. وبالرغم من الجهود البغيضة الحالية لتقويض دور المنظمة وتقليصه، فإنها لا تزال تحظى بنفس القدر من الأهمية كما كانت عند إنشائها.

ولئن كانت الحرب الباردة انتهت وولت، فقد عادت روحها لتخيم بقوة جراء طموحات روسيا وأحلامها وخططها الإمبريالية. واستمرار الهجمات الوحشية على أوكرانيا، مثل الهجوم الأخير على خيرسون، والخطاب المتطرف الذي يستخدمه المسؤولون السابقون والحاليون، بما في ذلك التلويح المتكرر باستخدام الأسلحة النووية، والقرار التصعيدي وغير المسؤول بوضع أسلحة نووية تعبوية في بيلاروس ليست سوى بضعة أمثلة على الإجراءات التي تشهد على سياسة سافرة ومتعمدة تهدف إلى زعزعة استقرار منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإحياء المخاوف من اندلاع مواجهات كبرى وإعادة المناقشات التي كان الكثير منا يأمل ويعتقد أنها أصبحت شيئا من الماضي.

ونكرر إدانتنا، بأشد العبارات، لاستمرار العدوان العسكري الظالم الذي شنته روسيا على أوكرانيا بدون مبرر ولا سابق استفزاز. وبعد مرور 16 شهرا، لا تزال الحرب مستمرة مع ما تسفر عنه من عواقب مأساوية وتكاليف بشرية وإنسانية كبيرة وخسائر يومية في صفوف المدنيين الأبرياء وتدمير واسع النطاق للهياكل الأساسية المدنية الحيوية ونكسات اقتصادية ضخمة، وما تخلفه من أثر مدمر على البلد والمنطقة وخارجها. لقد ارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية مروعة في أوكرانيا، بما فيها جرائم التعذيب والاغتصاب، وهي قيد التوثيق على النحو الواجب من قبل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا كذلك، من خلال الاحتكام إلى آلية موسكو. فلا يمكن السماح لتلك الجرائم أن تمر من دون عقاب وستُستخدم الأدلة في المحاكم. والعمل جار لإرساء المساءلة وإقامة العدالة وسنسعى إلى تحقيقهما. وكما نعلم جميعا، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية بالفعل مذكرتي توقيف على أعلى مستوى.

وكما أوضح الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تواجه منطقة المنظمة تحديات أخرى أيضا. فلا يزال هناك عدد من النزاعات التي لم تحل بعد والتي تشكّل مصدر قلق، مثل الحالة في ترانسنيستريا والحالة في جورجيا. ويجب أن يظل البحث عن حلول تفاوضية لتلك النزاعات مسألة ملحة. ومن الناحية الإيجابية، نرحب بالمحادثات التي أطلقها وزير الخارجية بلينكن في واشنطن على المستوى الوزاري بين أذربيجان وأرمينيا. وعلاوة على ذلك، فإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أوهريد بين كوسوفو وصربيا، بتيسير من الاتحاد الأوروبي وشركاء آخرين، يكتسي أهمية تاريخية وينبغي تنفيذه من دون تأخير.

وأود أن أذكر شاغلا إضافيا. إن اعتمادنا المتزايد على التكنولوجيا الرقمية والاتصالات الرقمية – وهي محرك قوي للتنمية لا يمكن إنكاره – جلب كذلك تحديات أمنية جديدة إلى منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فالهجمات السيبرانية والجرائم السيبرانية تهديدات متزايدة، مع ما يترتب على ذلك من آثار محتملة على الهياكل الأساسية الحيوية والنظم الحكومية والقطاع الخاص، لا سيما عندما تقوم بها جهات فاعلة تابعة للدولة. ولذلك السبب، ولمواجهة كل تلك التحديات، نحتاج إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وآلياتها حتى نتمكن من العمل معا لتنفيذ السياسات والمبادرات التي تعزز الأمن والاستقرار في منطقتها، تمشيا مع وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس. ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز نزع السلاح ومنع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات، فضلا عن المبادرات الرامية إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ولا يمكن أن تقوض منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولن تقوض، لأن رغبتنا المشتركة في السلام والتعاون أقوى بكثير من رغبة أي شخص في زعزعة الاستقرار والمواجهة، ولأنه – كما قيل على نحو صائب عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا – "أنها معنية بالناس".

**السيد كاريوكي** (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وزير الخارجية عثماني على إحاطته.

لقد اضطلعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على مدى 50 عاما تقريبا، بدور حيوي في تعزيز السلام والاستقرار والأمن في أوروبا، ولا تزال مؤسسة بالغة الأهمية للأمن الأوروبي والأوروبي – الأطلسي. وفي فترة مليئة بالتحديات التي تواجه تعددية الأطراف، نرحب بالدور الإيجابي الذي تؤديه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دعم مجلس الأمن في عمله بشأن السلم والأمن الدوليين. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات بصفة خاصة.

أولا، تقدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إسهاما حيويا من خلال هيئاتها المستقلة مثل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وبعثاتها الميدانية في آسيا الوسطى وغرب البلقان ومولدوفا. كما إننا نؤيد جهودها الرامية إلى تيسير التوصل إلى حل سلمي للنزاعات في جورجيا ومولدوفا وناغورني – كاراباخ.

ثانيا، يدعم عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عبر جميع الأبعاد أمننا وازدهارنا المشتركين. ويشمل ذلك إجراءاتها بشأن التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وتغير المناخ، التي تجد دعمنا الكامل.

ثالثا، نرحب بالعمل المستمر الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من خلال آلية موسكو لكشف انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويشمل ذلك الإبلاغ عن القمع الوحشي للحريات السياسية والإعلامية في بيلاروسيا ومحاسبة روسيا على أفعالها في أوكرانيا.

فعندما شنت روسيا غزوها الشامل ومن غير سابق استفزاز لأوكرانيا في شباط/فبراير 2022، انتهكت جميع المبادئ الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – السيادة واحترام السلامة الإقليمية وحرمة الحدود والتسوية السلمية للنزاعات. ويسلط نشر تقرير آلية موسكو لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا اليوم عن ترحيل الأطفال الأوكرانيين الضوء مرة أخرى على المعاناة الهائلة الناجمة عن الحرب الروسية. فهو يحدد الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها روسيا ويدعم الأدلة المتزايدة على أن عدة آلاف من الأطفال الأوكرانيين قد تم إبعادهم عن عائلاتهم وأصدقائهم ومنازلهم ونقلوا قسرا إلى خارج البلد.

وفي أوقات الأزمات هذه، نحتاج إلى منظمات إقليمية عاملة وفعالة للتصدي لمشاكلنا المشتركة والتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية. ولمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا دور هام تؤديه، ولكنها لكي تفي به، تعتمد على وفاء الدول المشاركة بالتزاماتها. وبدلا من ذلك، تختار روسيا عرقلة عمل المنظمة. إنها تفعل ذلك عن طريق تأخير القرارات الرئيسية بشأن ميزانيتها ومنع التعيينات في المواقع القيادية وإحباط عمل مؤسسات حقوق الإنسان التابعة لها. إننا نحث جميع الدول ال 57 المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما فيها روسيا، على دعم المنظمة وضمان أن تعمل بكامل طاقتها وتحظى بالتمويل الكافي لإنجاز عملها الهام. وتظل المملكة المتحدة ثابتة في تقديرها لعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ودعمها لرئاسة مقدونيا الشمالية.

**السيد كوستا فيليو** (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد عثماني، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات والمفصلة. إن البرازيل تتابع أنشطة المنظمة وتشيد بعملها في منع نشوب النزاعات. ونؤيد المشاركة النشطة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على أساس إطار التعاون والتنسيق لعام 1993.

وقد وفرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، طوال تاريخها، منبرا للمناقشات المفتوحة بشأن الأمن في أوروبا، مما ساعد في كثير من الحالات على تخفيف حدة التوترات بين الشرق والغرب ومنع اندلاع المواجهات المسلحة. وقد اضطلعت بدور هام، مؤخرا، في رصد وقف إطلاق النار في البلقان والقوقاز ومناطق أخرى من فضاء ما بعد الاتحاد السوفياتي. وتقدر البرازيل كذلك جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

وتعزيز سيادة القانون. وقد رحبنا، في ذلك الصدد، بعقد المؤتمر الثالث والعشرين للتحالف من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص في نيسان/أبريل، ونردد دعوة المشاركين إلى وضع سياسات حاسمة للتصدي لأعمال الجماعات الإجرامية.

وعلى الرغم من أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تكن ناجحة دائما في منع اللجوء إلى استخدام السلاح، كما يتضح من انهيار اتفاقات مينسك، سيكون من المؤسف أن يتوقف المنبر عن أن يكون محفلا للحوار الصريح بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. ونأسف للحادث الذي وقع في الدورة البرلمانية في شباط/فبراير ونأمل أن يتسنى التغلب على المأزق الذي وصلت إليه رئاسة المنظمة لعام 2024. إن خطورة الأزمات في أوروبا وآسيا الوسطى تتطلب من أعضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا استعادة روح التعاون التقليدية. وقد أتاحت تفاعلات السيد عثماني الأخيرة في جورجيا وأرمينيا وأذربيجان له فرصة لتقييم التهديدات القائمة لاستقرار جنوب القوقاز.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن قلق البرازيل إزاء تصاعد التوترات بين أرمينيا وأذربيجان، فضلا عن بوادر تدهور الحالة الإنسانية في ممر لاتشين. وسيزيد إنشاء نقطة تفتيش من تعقيد الحالة ويعوق احتمالات حلها سلميا. فحركة الأشخاص والبضائع من دون عوائق عبر ممر لاتشين أمر حيوي لمنع انهيار الحالة الإنسانية المحفوفة بالمخاطر أصلا. ونشجع حكومتي البلدين على الامتناع عن الخطاب الذي يفضي إلى العنف والدخول في حوار بغية التوصل إلى تسوية سلمية لخلافاتهما.

وتعتقد البرازيل أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمكن أن تؤدي دورا بناء في تسوية النزاع في أوكرانيا. ولكن للقيام بذلك، سيكون من الضروري أن يتخلى أعضاؤها عن منطق العزلة وأن ينخرطوا في جهد مخلص لصالح الحوار.

**السيدة فرايزر** (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب ترحيبا حارا بالسيد عثماني، وزير خارجية مقدونيا الشمالية، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأشكره على إحاطته الزاخرة بالمعلومات والثاقبة. ونشيد بمقدونيا الشمالية لاختيارها التركيز بشكل خاص على الإنسان خلال رئاستها. وتثق مالطة ثقة كاملة بقيادتها وتؤكد من جديد دعمها الكامل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي سياق أمني أوروبي متقلب، لا تزال مالطة تعلق قيمة كبيرة على تعددية الأطراف وتؤيد بقوة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فذلك التعاون يمكننا من تقديم حلول أكثر كفاءة وفعالية. ولا يزال مفهوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الفريد للنهج الشامل للأمن يحتفظ بأهميته في التصدي بشكل ملائم للتحديات المتعددة الأبعاد الماثلة. وقد وفرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها محفلا فريدا للحوار السياسي والأمني من فانكوفر إلى فلاديفوستوك، منبرا لتدابير بناء الثقة من خلال التركيز على منع نشوب النزاعات، فضلا عن إدارة الأزمات، من خلال الدبلوماسية. ونرحب أيضا بالخطوات التي اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتبني المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والبيئي، بما في ذلك تغير المناخ.

ونؤكد من جديد دعمنا للبعد الإنساني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومؤسساتها وأدواتها المستقلة، وكذلك لجميع الجهود التي تؤدي إلى السلام والحوار، وتنزع فتيل التوترات، وتعزز الثقة في المنطقة. لقد كان عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولا يزال عملا حاسما في الحالات المدرجة في جدول أعمال السلام والأمن الدوليين، مثل النزاعات في ناغورنو – كاراباخ وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا ومنطقة ترانسنيستريا. وتقدر مالطة تقديرا عاليا جهود الوساطة التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومساعيها الحميدة من خلال نشرها للبعثات الميدانية والممثلين الخاصين. ورحبنا بالزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى جورجيا وأذربيجان وأرمينيا، ونؤيد الجهود المتواصلة للتصدي للتحديات الأمنية والجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام، فضلا عن تشجيع وتعزيز التعاون بين المنظمة والدول المشاركة فيها في المنطقة. وما زلنا ملتزمين التزاما كاملا بالإسهام في الحوار بين أرمينيا وأذربيجان وفي السلام والاستقرار في جنوب القوقاز. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد

على قلقنا المستمر إزاء العواقب الإنسانية الوخيمة التي نجمت عن الحصار المفروض على ممر لاتشين. ونحث جميع الأطراف المعنية على وقف أي عمل يعوق وصول المساعدات الإنسانية، نظرا للحالة الخطيرة جدا.

وإذ تؤكد جميع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من جديد التزامها باستخدام الوسائل السلمية لتسوية جميع النزاعات، سواء فرديا أو جماعيا، وعلى أساس التعاون واحترام بعضها البعض، فإن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان مستمرة في المنطقة. والحقيقة هي أن روسيا تواصل انتهاكها الصارخ لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التأسيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على النحو الوارد في وثيقة هلسنكي الختامية والوثائق الرئيسية اللاحقة، بما في ذلك ميثاق باريس. ويقوض العدوان الروسي من غير سابق استفزاز ضد أوكرانيا البنية الأمنية الأوروبية ويهدد السلام والاستقرار في القارة وخارجها، في حين يحطم الثقة الضعيفة بالفعل. ولهذه الأعمال عواقب دائمة لا تؤثر سلبا على أوكرانيا والمنطقة فحسب، بل على ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم. وفي هذه المناسبة، نحث الاتحاد الروسي مرة أخرى على وقف الحرب، وسحب قواته العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا، واللجوء إلى الحوار والدبلوماسية، بوصفهما الأداتين اللتين يمكنهما تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. كما نكرر دعوتنا إلى روسيا لتنفيذ التوصيات الواردة في أحدث تقرير لآلية موسكو دون تأخير، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتمكين عودة الأطفال النازحين والمشردين قسرا إلى أوكرانيا وإلى أسرهم ومنع أي عمليات نقل أخرى.

وفي الختام، نعتقد أن تعزيز التعاون الطويل الأمد والمثمر بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لن يؤدي إلا إلى تعزيز قدرتنا على التصدي للتحديات الأمنية المعقدة في منطقة المنظمة.

**السيد أبو شهاب** (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وزير الخارجية والرئيس الحالي عثماني على ملاحظاته الثاقبة.

الحالة الراهنة في القارة الأوروبية ينبغي أن تشجعنا جميعا على التفكير فيما تعلمه المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وينبغي أن تقودنا تلك الحالة أيضا إلى إعادة الالتزام بالمبادئ ذاتها التي تتجسدفي ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية التي اعتمدتها المنظمة السَلف لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتلك المبادئ هي احترام سيادة جميع الدول، والحل السلمي للمنازعات، وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة.

وتستفيد الأمم المتحدة استفادة كبيرة من العمل مع المنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بغية صون السلام والأمن الدوليين. وعمل الأمم المتحدة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مثال جيد على الطريقة التي يمكن بها للمنظمتين الاستفادة من مواطن قوتهما لمنع الأزمات وتعزيز الحلول الدبلوماسية ورصد الاتفاقات وتجنب تجدد النزاع. ولا تزال تلك الوظيفة أكثر أهمية من أي وقت مضى في السياق الحالي، وهو وقت تواجه فيه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحديا أساسيا بسبب الحرب في أوكرانيا. لقد حطم الصراع المستمر حياة عدد لا يحصى من الناس وأدى إلى تشريد أكثر من 8 ملايين شخص، لجأت الغالبية العظمى منهم إلى دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومع ذلك، فهذه ليست قضية أوروبية حصرية. فقد أدى النزاع إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والمخاطر النووية والاستقطاب في جميع أنحاء العالم. كما تسبب في انقسامات عميقة داخل منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفيما بين الدول المشاركة فيها.

وفي الوقت نفسه، في غرب البلقان، يجب تعزيز الديناميات المشجعة التي أدت إلى التوصل إلى اتفاق ييسره الاتحاد الأوروبي بين كوسوفو وصربيا في شباط/فبراير والبناء عليها. وكما رأينا مؤخرا، يلزم القيام بالمزيد من العمل لتنفيذ تلك الالتزامات. وفي البوسنة والهرسك، لا يزال خطاب الكراهية يقوض التعايش السلمي والتسامح، اللذين يظلان ركيزتين أساسيتين لمجتمعات متنوعة وقادرة على الصمود

ويمكن أن يساعدا البلاد على المضي قدما. وسواء كان الأمر يتعلق بتسهيل التعاون أو تشجيع العمل الدبلوماسي والحوار أو السعي إلى تهدئة التوترات، فإن هدف المؤسسات المتعددة الأطراف واضح. فهدف تلك المؤسسات هو التصدي للتحديات المشتركة بشكل جماعي وبناء. وقد عمل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لعقود من الزمن كمحفل هام لتعزيز التفاهم وتشجيع هذا الحوار في أوروبا. وقد اضطلعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، منذ إنشائها في عام 1990، بدور هام في التصدي للنزاعات في القارة بفضل المشاركة البناءة لمجموعة واسعة من الدول الأعضاء. ويجب أن يظل ذلك في صميم المنظمة إذا أريد لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تواصل الاضطلاع بذلك الدور اليوم. فهناك حاجة إلى دبلوماسيتها وجهودها لخفض التصعيد أكثر من أي وقت مضى.

في سبعينيات القرن العشرين، ساهمت عملية هلسنكي في بناء الثقة وتخفيف حدة التوترات خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهناك حاجة واضحة اليوم إلى تشجيع نفس روح الحوار الموضوعي والثقة المتبادلة بغية تعزيز عودة الاستقرار إلى أوروبا. وستظل دولة الإمارات العربية المتحدة، من جانبها، شريكا في الجهود الرامية إلى بناء الجسور والحفاظ على الثقة، ونحن نسعى جاهدين للحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

**السيدة هاكمان** (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في الترحيب الحار بمعالي السيد عثماني، وزير خارجية مقدونيا الشمالية والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في مجلس الأمن. وأشكره على إحاطته الشاملة ورئاسته النشطة، التي تركز على الالتزام بتحسين الحياة وتعزيز الأمن البشري لأكثر من بليون شخص في الدول الـ 57 المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، أسهمت العلاقات الوثيقة والموسعة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المبنية على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، إسهاما كبيرا في الولاية الأساسية لمجلس الأمن المتمثلة في تعزيز وصون السلام والأمن الدوليين. إن مفهوم الأمن الشامل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك أبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية والبشرية، حافظ على فائدته في دعم النظام الأمني الأوروبي وضمان السلام والتنمية المستدامين. ومع ذلك، فإن السياق العالمي الذي نحن مطالبون فيه بصون السلام والأمن اليوم يزداد تعقيدا وهشاشة، لا سيما بالنسبة للمنطقة الأوروبية. لذلك وإذ نحتفل هذا الشهر بالذكرى السنوية الثلاثين للتوقيع على إطار التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ينبغي أن نولي اهتمامنا للبحث عن سبل جديدة ومبتكرة لتعزيز قدراتنا الجماعية على التصدي للتهديدات الأمنية الحالية والمستقبلية في المنطقة.

لا تزال غانا تشعر بقلق كبير إزاء تفاقم الحالة الأمنية في أوروبا، لا سيما الحرب العدوانية التي شنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا. وقد بلغت الآن شهرها الخامس عشر، أصبحت الحرب بؤرة لاضطراب سياسي عالمي بينما لا تزال أزمات الغذاء والطاقة والوقود الناجمة عنها في مستويات قياسية. إننا نشعر بالقلق إزاء الاستنتاجات الأخيرة التي توصل إليها بحث مستقل يشير إلى أن الإنفاق العسكري، خاصة في أوروبا، قد ارتفع إلى مستويات الحرب الباردة، مما زاد من تفاقم الحالة الأمنية المضطربة. لقد شهدنا أيضا إجراءات من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تتعارض مع ترتيبات عدم الانتشار التي كانت بمثابة متراس ضد الحرب النووية. إن تلك التطورات تعزز حالة عدم اليقين وتزيد من مخاوفنا من تآكل جاذبية التعاون المتعدد الأطراف والتسوية السلمية للنزاعات التي تقوم عليها المنظمتان.

ونشدد مرة أخرى على ضرورة الوقف الفوري للأعمال العدائية في أوكرانيا فضلا عن إيماننا الراسخ بأن الحوار والدبلوماسية يوفران أفضل الفرص للتوصل إلى حل سياسي دائم وشامل. وفيما يتعلق بدعم جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتنفيذ اتفاقات مينسك، نعتقد أنه يجب عليها استعادة دورها بوصفها محاورا موثوقا به في عملية إيجاد حل دائم للنزاع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا وفي المحادثات الموسعة بشأن مستقبل الهيكل الأمني لأوروبا. ونرحب بالالتزامات المستمرة

بالجوانب الإنسانية للمسألة ونقدر أنشطة أفرقة المشاريع في مجالات عمليات إزالة الألغام ومكافحة الاتجار بالبشر وتحسين الحد من أخطار الكوارث ومعالجة الأثر البيئي للحرب.

في أماكن أخرى من أوروبا لا تزال التوترات قائمة نظرا لتراجع جهود السلام أو تعطيلها بسبب الإجراءات التي تتخذها الدول المتنازعة فيما بينها. وبالتالي نقدر الاتصالات الرفيعة المستوى التي أجراها الرئيس الحالي للمنظمة مع السلطات في مولدوفا وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا بهدف دعم الحوارات الجارية وترتيبات التسوية. ونشيد أيضا بالجهود المتواصلة التي تبذلها بعثتا المنظمة في أوروبا في البوسنة والهرسك وكوسوفو. ونشدد على أهمية الحفاظ على انفتاح قنوات المشاركة وصيغ الوساطة الأخرى للمساعدة على نزع فتيل التوترات وبناء الثقة وإحراز تقدم نحو الأهداف المشتركة للمنطقة: الاستقرار والسلام والديمقراطية.

وبالنظر إلى الروابط الأقاليمية بين المسائل الأمنية نعتقد أنه ينبغي للمنظمة أن توسع نطاق تعاونها مع الهيئات الإقليمية الأخرى، وخاصة في أفريقيا لبناء أوجه التآزر وتنسيق الجهود في المسائل الشاملة المشتركة، بما في ذلك الهجرة والإرهاب وانتشار الأسلحة والأمن السيبراني وحقوق الإنسان والمناخ والبيئة. ونعتقد أيضا أنه يجب كفالة المشاركة الفعالة والهادفة للمرأة في جميع مجالات منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام والحفاظ عليها بواسطة الإجراءات والآليات المناسبة. وبالتالي نرحب بالتزام الرئاسة بتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة العامة والسياسية، ونشيد بأهدافها المتمثلة في القضاء على العنف ضد المرأة بمن فيهن الصحفيات والشخصيات العامة.

كما يُعدُّ اتساع نطاق الانقسامات السياسية في القارة الأوروبية نتيجة لانعدام الثقة المتبادلة بين الدول. ويقتضي المضي نحو مستقبل أكثر سلما واستقرارا أن تجدد الدول المشاركة في المنظمة التزاماتها بالمبادئ الأساسية المكرسة في اتفاقات هلسنكي وغيرها من الاتفاقات المعيارية للمنظمة. ونرى في ذلك السياق أن من المهم تذكير الدول المشاركة بالتزاماتها بموجب المبادئ العامة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بالامتناع عن استعمال القوة، واحترام مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والسعي إلى التسوية السلمية للنزاعات والتمسك بحقوق الإنسان.

كما تعرقل التحديات التي ما برحنا نتحدث عنها اليوم أيضا الأداء الفعال للمنظمة في بعض الحالات الحرجة. ولئن أريد لها أن تظل المنظمة الأمنية الأولى في أوروبا خارج الأمم المتحدة، يجب على أعضائها أن يتجاوزوا خلافاتهم الأيديولوجية والسياسية وأن يعملوا على تزويدها بالموارد والدعم اللذين تحتاج إليهما للعمل والحفاظ على أهمية دورها في هذا القرن الحادي والعشرين المتغير.

**السيد بيانغ** (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على التزامه وإحاطته الزاخرة بالمعلومات.

تتيح الذكرى السنوية الثلاثين للشراكة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة فرصة ثمينة لإعادة تأكيد الطابع الأساسي للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في التصدي للتحديات الأمنية التي تواجه العالم انطلاقا من روح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. في أوروبا أثبتت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أنها أداة فاعلة في صون السلام لدولها الأعضاء الـ 57 حتى وإن كان دورها ورسالتها بوصفها كيانا لتحقيق الاستقرار يتعرضان الآن لضغوط شديدة. وفي ذلك الدور المحوري لأمن أعضائها، فإن المنظمة قد أنشئت على نموذج نبيل للتعاون الفريد استنادا إلى وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس.

يكرس ذلك النموذج أولوية التضامن بوصفه حجر الزاوية مع قابلية التشغيل التبادلي لجميع المجالات التي تسهم في تحقيق السلام والأمن الدائمين.

في صميم التحديات التي تواجه المنظمة اليوم تكمن أزمة الثقة بين دولها الأعضاء. ويبدو أن تلك الأزمة تثير الشك في طابع

ونطاق العقد الاجتماعي نفسه الذي يشكل محورا للمنظمة، فضلا عن الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء فيها بموجب نصوصها التأسيسية. وليس أمام المنظمة من خيار سوى التعافي من أوجه الضعف تلك. فمن بين التحديات التي تواجهها: التوترات الكامنة في أوروبا – وخاصة في غرب البلقان وتلك الناتجة عن الحرب في أوكرانيا، فضلا عن سياق اجتماعي سياسي يتسم بالنزعة القومية وغيرها من التهديدات العابرة للحدود الوطنية. بيد أنه بوسع المنظمة أن تتصدى لتلك التحديات مع الحفاظ على المبادئ التوجيهية التي تحكم العلاقات المتبادلة بين دولها الأعضاء. ومما لا شك فيه أن الحرب في أوكرانيا قد عززت تلك التحديات ليس بسبب عواقبها الإنسانية والأمنية بما في ذلك على الأمن الغذائي الناجمة عن النزاع فحسب، بل على نحو أكثر خبثا أيضا عن طريق الضغط على الدول الأعضاء للانحياز إلى أحد الأطراف المتنازعة.

إن من المهم الآن أكثر من ذي قبل أن تنشر المنظمة آلياتها للتسوية السلمية للنزاعات بين الدول الواقعة ضمن ولايتها الإقليمية. ويجب أن تبدي التزاما وأن تحث الأطراف المعنية على إيجاد حل دائم للنزاع الحدودي بين أرمينيا وأذربيجان وتجنب اندلاع نزاع قد يلحق الضرر بالمنطقة بأسرها. وبالمثل يتعين عليها الاضطلاع بدورها في تحقيق الاستقرار في قبرص وكوسوفو والبوسنة والهرسك، فضلا عن حل النزاعات الكامنة التي يمكن إشعال نيرانها مرة أخرى بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي لا يمكن السيطرة على مخاطرها دائما. إن لدى المنظمة قدرة حقيقية على جلب الأطراف المتنازعة – بما في ذلك الأطراف المتحاربة في أوكرانيا – إلى طاولة الحوار. ويجب عليها استخدام تلك القدرة على جميع المستويات لكي تسود المفاوضات على منطق المواجهة.

نشيد أيضا بالدور الذي تؤديه المنظمة فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية في حالات النزاع بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. علاوة على ذلك تواصل المنظمة العديد من الإجراءات لدعم دولها الأعضاء في تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ومكافحة التحديات البيئية.

ويجب على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تعقد العزم على الوقاية والمصالحة والتشجيع على إعادة الإعمار والتعايش السلمي. وهذا دور لن تتمكن من التخلي عنه ويجب عليها أن تعزز مصداقيتها من أجله بوضع نفسها على مسافة متساوية من الخصومات بين دولها الأعضاء. وللقيام بذلك، يمكنها الاعتماد على هيئاتها ومحافل التعاون المتخصصة التي لديها آليات لمنع نشوب النزاعات، وحماية الأقليات القومية، والتوفيق أو التحكيم بين الأطراف.

ومن الضروري أن تتمكن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من الوفاء بولايتها بأكملها، التي يتألف جزء كبير منها من بعثات ميدانية من خلال الدعم الإنساني والتدريب وبعثات بناء القدرات الأخرى، بما في ذلك الإجراءات في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن إسهام هذه الخطة في استعادة السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع معترف به الآن أكثر من أي وقت مضى. وندعو الدول الأعضاء إلى الامتناع عن أي مبادرة أو موقف من شأنه أن يعوق الأداء الطبيعي للمنظمة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أهمية التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، وحث الدول الأعضاء في المنظمة على الحفاظ على إنجازات السنوات الـ 50 الماضية بالتركيز على الحوار، وتعزيز الدبلوماسية الوقائية، والاتحاد في السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار، بروح المثل العليا لميثاق الأمم المتحدة، من أجل شعوب العالم.

السيدة جارو – دارنو (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): تواجه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا اليوم هجوماً لم يسبق له مثيل على جوهرها. إن عدوان روسيا المستمر على أوكرانيا منذ 24 شباط/فبراير 2022 هو انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، وكذلك لجميع مبادئ والتزامات النصوص التأسيسية للمنظمة ووثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة.

وما زلنا نتعهد بتقديم دعمنا الكامل لأوكرانيا. لذلك يجب أن نواصل البناء على صكوك المنظمة. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب

بإطلاق برنامج دعم أوكرانيا في تشرين الثاني/نوفمبر الذي ساهمت فيه فرنسا بمبلغ 1,5 مليون يورو في عام 2022 والذي سيستمر طالما كان ذلك ضرورياً.

وأود أيضاً أن أعرب عن امتنان فرنسا لمن عملوا في إطار بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، وأن أشيد أيضاً بموظفيها الذين سقطوا ضحايا للعدوان الروسي. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن أفراد البعثة الذين ما زالوا محتجزين لدى روسيا ومؤيديها.

وأود أن أنوه بالمساهمة القيمة لمؤسسات وأدوات حقوق الإنسان التابعة للمنظمة من خلال توثيق جرائم روسيا في أوكرانيا. توثق التقارير الثلاثة الصادرة منذ 24 شباط/فبراير 2022، بموجب آلية موسكو، الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من قبل روسيا، بما في ذلك ضد الأطفال.

وتؤيد فرنسا أيضاً تأييداً تاماً لجوء 38 دولة مشاركة في 23 آذار/مارس إلى آلية موسكو ضد بيلاروس. والواقع أن فرنسا تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في بيلاروس. وتكرر إدانتها لتواطؤ نظام ألكسندر لوكاشينكو في العدوان العسكري غير القانوني وغير المبرر الذي تقوده روسيا على أوكرانيا.

يجب أن تكون المنظمة قادرة على مواصلة استخدام مواردها لمنع نشوب النزاعات وحلها في المنطقة الأوروبية، وفقاً لمبادئ القانون الدولي.

وقد قررت محكمة العدل الدولية، في أمر صدر في 22 شباط/فبراير، أنه "منذ 12 كانون الأول/ديسمبر 2022، انقطع الاتصال بين ناغورنو – كاراباخ وأرمينيا عبر ممر لاتشين". وتذكّر فرنسا بأن قرارات المحكمة ملزمة.

وتؤيد فرنسا أيضاً المفاوضات بين أرمينيا وأذربيجان. ويجب تسوية جميع المسائل حصراً من خلال المفاوضات. وتعتقد فرنسا أن المنظمة يمكن أن تسهم إسهاماً مفيداً في العمليات الجارية، ولا سيما من خلال تنفيذ تدابير بناء الثقة.

وتؤكد فرنسا مجدداً دعمها الثابت لسيادة جورجيا ومولدوفا وسلامتهما الإقليمية، وكذلك للدور الذي تضطلع به المنظمة في المساعدة على حل تلك النزاعات. وتدعو روسيا إلى عدم عرقلة تمديد ولاية بعثة المنظمة إلى مولدوفا لما بعد 30 حزيران/يونيه.

وإذ نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء إطار التعاون والتنسيق بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تؤكد فرنسا من جديد دعمها للتعاون بين المنظمتين، بغية تعزيز تسوية الأزمات في أوروبا. وفي ذلك الصدد، تشيد فرنسا بصفة خاصة بالتزام الوزير عثماني، إلى جانب الأمينة العامة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هيلغا شميد.

**السيد إيشيكاني** (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولاً أن أرحب بحضور وزير خارجية مقدونيا الشمالية في مجلس الأمن بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأن أشكره على إحاطته الثاقبة والشاملة.

هناك أماكن كثيرة كما ذكر الرئيس ومتكلمون آخرون فيها، للأسف، حاجة ماسة إلى منع نشوب النزاعات من خلال تدابير بناء الثقة. يزداد هذا الوضع تعقيداً ويتفاقم بسبب العدوان الروسي على أوكرانيا الذي تسبب في آثار سلبية ومزعزعة للاستقرار أحياناً في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك السياق، نود أن نعرب عن احترامنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الدور الهام الذي اضطلعت به في بناء الثقة، بمشاركة عدد كبير من البلدان ذات القيم والمنظورات المتنوعة.

وأصبحت اليابان في عام 1992 أول شريك للتعاون في المنظمة، منذ أكثر من 30 عاماً. ومنذ ذلك الحين، شاركت اليابان بنشاط في كل مؤتمر قمة يعقد لمجلس وزراء المنظمة. واليابان فخورة بالشراكة الطويلة الأمد في التصدي للتحديات الأمنية العالمية المشتركة. كما عززنا التعاون مع المنظمة في الجهود الرامية إلى إرساء الديمقراطية والاستقرار الإقليمي.

فعلى سبيل المثال، أوفدت اليابان خبراء إلى بعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة إلى أوكرانيا وأسهمت مالياً في منع الاتجار بالبشر

في أوكرانيا والبلدان المحيطة بها، فضلاً عن تعزيز مراقبة الحدود في آسيا الوسطى وأفغانستان. يستند ذلك التعاون إلى الاعتقاد الراسخ بأن السلام والاستقرار في منطقة المنظمة يرتبطان ارتباطاً مباشراً بالسلام والاستقرار في المجتمع الدولي، بما في ذلك منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

إن المجتمع الدولي يمرّ الآن بمنعطف تاريخي. فالنظام الدولي القائم على سيادة القانون، الذي ما فتئنا نتمسك به، يتعرض للخطر. إننا نواجه حالة لا تغتفر، حيث قامت دولة عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي أيضاً عضو دائم في مجلس الأمن، بغزو دولة عضو أخرى. ونذكر بالصوت القوي للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر الذي دعا فيه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى دعم وقف تصعيد الحالة الراهنة.

إن الحاجة إلى الأمن الشامل من خلال بناء الثقة على أساس الحوار، الذي ما فتئت المنظمة تعمل عليه منذ إنشائها، باتت أكبر من أي وقت مضى. وقد أشار سعادة السيد بوجار عثماني إلى أهمية وضع الناس في مركز الاهتمام، وهو ما تؤيده اليابان تأييداً تاماً لأننا نقدر مفهوم الأمن البشري. وستواصل اليابان التعاون مع المنظمة بغية التصدي للطائفة الواسعة من التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي وصون وتعزيز النظام الدولي القائم على سيادة القانون.

إن العدوان الروسي على أوكرانيا هو عمل شائن يهز أساس النظام الدولي في كل ركن من أركان المعمورة، ونحن ندينه مرة أخرى بأشد العبارات. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل معاً للإعراب عن معارضته لهذا الانتهاك الصارخ لميثاق الأمم المتحدة، بغض النظر عن الحدود الجغرافية.

**السيد أفونسو** (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية مقدونيا الشمالية، معالي السيد بوجار عثماني، على إحاطته الحسنة التوقيت والمفيدة جداً. ونحيط علما بالأولويات التي حددها لفترة ولايته. وتشيد موزامبيق بالدور الحاسم الذي اضطلعت به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في صون السلام في القارة الأوروبية منذ إنشائها في عام 1975. وتقوم المنظمة، بوصفها منظمة إقليمية في قلب الهيكل الأمني الأوروبي لما يقرب من نصف قرن، بدور أساسي في صون السلام والاستقرار في أوروبا وشاركت بنشاط في تشكيل عمليات الانتقال الديمقراطي التي مهدت الطريق للازدهار الذي شهدناه في أوروبا في فترة ما بعد الحرب الباردة. ونرى أن المنظمة لا تزال على نفس القدر من الأهمية اليوم في جميع المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في أوروبا. فهي محاور شرعي وهام في المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية في جميع أنحاء العالم التي تتشاطر نفس الولاية والقيم.

وتولي موزامبيق اهتماما خاصا لدور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تيسير الحوار والتعاون بين دولها الأعضاء البالغ عددها 57 دولة بشأن المسائل الناشئة المتعددة، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف الذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وتحديد الأسلحة والهجرة. وتلك مسائل يواجهها بلدنا وكذلك مختلف منظماتنا الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا. ويمكننا أن نقول بثقة إن إسكات البنادق، كما هو الحال في أفريقيا، يكمن في صميم ولاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعليه، فإن لدينا الكثير لنتعلمه ونتشاطره مع بعضنا بعضا، على الرغم مما لدينا من خصائص تاريخية وأخرى سياقية.

وفي هذا المنعطف الحاسم، في وقت يتعرض فيه هيكل الأمن الدولي لضغوط هائلة ويواجه تأثيرات معاكسة متعددة، يتعين على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى جانب المنظمات الإقليمية الأخرى والأمم المتحدة، أن تسرع وتستعيد الضمانات اللازمة لإيجاد عالم يسوده السلام والرخاء. ولا تزال الروح التي أدت إلى إصدار وثيقة هلسنكي الختامية لعام 1975 وإعلان مؤتمر قمة اسطنبول لعام 1999 والتي عززت التزام المنظمة بمنع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب، تكتسي أهمية ويجب استخدامها على نحو جيد. وفي حين أن الحرب في أوكرانيا قد وضعت المنظمة وغيرها من الأطر الإقليمية المماثلة أمام اختبار

قاس، فإننا لا نزال بحاجة إلى تجديد الحوار والدبلوماسية لتهدئة النزاع وتمهيد الطريق لبناء الثقة ووضع ترتيب أمني أوروبي منقح في نهاية المطاف. ونتفق تماما مع السيد عثماني في أن الحرب ليست ضرورة أو قدرا.

بالنظر إلى ما هو أبعد من أوروبا، فإن ثمة دورا هاما لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تعزيز شراكتها مع الأمم المتحدة، لا سيما في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها. ويمكن للمنظمتين أن تعملا معا على نحو وثيق بغية تعزيز فعالية جهودهما المشتركة من خلال الاستجابة لنداء الأمين العام "خطتنا المشتركة" (A/75/982).

ويسرنا أن نلاحظ أن المبادئ والالتزامات الأساسية المكرسة في الاتفاق التأسيسي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مثل احترام السيادة والسلامة الإقليمية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابلية الأمن للتجزئة، تظل أحجار زاوية للسلام والأمن الدوليين. وإذ نتطلع إلى المستقبل، لا نزال على ثقة بأن المنظمة ستظل شريكا أساسيا في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والأمن والتعاون في أوروبا وخارجها.

**السيد غنغ شوانغ** (الصين) (*تكلم بالصينية*): استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمها معالي السيد عثماني، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية مقدونيا الشمالية.

ما فتئت الصين تؤيد التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تمشيا مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، في التصدي للتحديات في مجال السلام والأمن الدوليين. وفي سياق هذه العملية، لا بد من التقيد بمقاصد الميثاق ومبادئه التي تعزز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وتواجه الحالة الأمنية في أوروبا حاليا مخاطر وتحديات متزايدة. وتتوقع الصين من منظمة الأمن والتعاون أن تبذل جهودا أكبر لتعزيز الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء ومنع نشوب النزاعات والتوسط لحلها والتصدي للتهديدات الأمنية غير التقليدية، فضلا عن الاضطلاع بدور إيجابي وبناء في صون السلام والاستقرار في أوروبا.

ويجب أن نشدد على أهمية الأمن التعاوني. ولدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خبرة ثرية في مجال منع نشوب النزاعات وحلها وينبغي لها أن تستفيد من آلياتها القائمة وأن تكثف جهودها الرامية إلى تعزيز محادثات السلام والوساطة وأن توازن بين مصالح وشواغل جميع الأطراف وأن تشجع الدول الأعضاء على التخلي عن عقلية الحرب الباردة ذات المحصلة الصفرية وسياسات التكتلات وعلى بناء الثقة المتبادلة من خلال الحوار والتشاور وحل النزاعات من خلال المفاوضات السلمية وتحقيق الأمن من خلال التعاون، وليس المواجهة.

ويجب أن نلتزم بهدف الأمن المشترك. ومبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة، المنصوص عليه في وثيقة هلسنكي الختامية لعام 1975، ينبغي التمسك به ووضعه موضع التنفيذ. ولا يمكننا أن نكفل أمننا بحق إلا بأخذ أمن الآخرين على محمل الجد وحماية أمن الجميع. وينبغي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تعزز احترام الدول الأعضاء للشواغل الأمنية المشروعة لبعضها بعضا وأن تستكشف بناء هيكل أمني أوروبي متوازن وفعال ومستدام بغية تحقيق الأمن المشترك.

ويجب أن نصر على تحقيق الأمن المستدام. فلا يمكن أن يكون الأمن متينا ومستداما إلا إذا كان قائما على سيادة القانون الدولي ومبنيا على الأخلاق والمفاهيم السليمة. وينبغي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى جانب المجتمع الدولي، أن تلتزم بتعددية الأطراف الحقيقية وأن تدعم النظام الدولي، وفي القلب منه الأمم المتحدة، والنظام الدولي القائم على القانون الدولي والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، تمشيا مع مقاصد الميثاق ومبادئه. وينبغي لها أن تعمل بصورة مشتركة في سبيل إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية وسيادة القانون على الصعيد الدولي وأن تعمل من أجل تحقيق الأمن المستدام في أوروبا.

لا يزال موقف الصين من الحالة في أوكرانيا ثابتا وواضحا. وما فتئنا نؤمن أن بوجوب حماية سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية والتقيد بمقاصد الميثاق ومبادئه. وينبغي أن تؤخذ الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف مأخذ الجد وينبغي دعم جميع الجهود التي

تفضي إلى إيجاد حل سلمي للأزمة. وقد تواصل الرئيس شي جين بينغ مؤخرا بشكل مكثف مع قادة روسيا وأوكرانيا وأوروبا والبلدان النامية، موضحا موقف الصين ومقترحاتها بشكل متعمق ومؤديا دورا بناء في تعزيز محادثات السلام.

في الحروب والنزاعات ليس هناك منتصر. الحوار والمفاوضات هما السبيل الوحيد للخروج منها. وبالنظر إلى التوترات المتصاعدة مؤخراً في ساحات المعارك، يجب على جميع الأطراف التزام الهدوء وضبط النفس والامتناع عن أي أعمال قد تزيد من احتدام التوترات والمواجهة وإيجاد الظروف المفضية إلى تسوية سياسية للأزمات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في مسار محادثات السلام باعتبارها الطريق الصحيح للمضي قدما وأن يساعد أطراف النزاع على فتح الأبواب أمام التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة بأسرع ما يمكن. ونشجع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الاستفادة من مواطن قوتها وتهيئة الظروف والبيئة اللازمة لدعم استئناف المفاوضات بين روسيا وأوكرانيا. وسترسل حكومة الصين ممثلا خاصا معنيا بالشؤون الأوروبية الآسيوية لزيارة أوكرانيا وبلدان أخرى وستواصل الإسهام في الوقف المبكر للأعمال القتالية واستعادة السلام.

لا توجد حلول بسيطة للمشاكل المعقدة. إن الأزمة الأوكرانية في جوهرها حصيلة للتوترات الأمنية المتراكمة على مدى فترة طويلة في أوروبا، ولا يمكن التوصل إلى تسوية نهائية للأزمة إلا على أساس الأمن التعاوني والأمن المشترك والأمن المستدام. وآمل أن تفكر جميع الأطراف بعمق في جهودها المشتركة وأن تتعاون من أجل السلام والاستقرار على المدى الطويل في أوروبا من خلال الحوار والمشاورات.

واليوم، ذكر السيد عثماني والعديد من أعضاء المجلس النزاع بين أرمينيا وأذربيجان. وموقف الصين بهذا الشأن لم يتغير. ويتمثل موقفنا الثابت في أنه ينبغي لأرمينيا وأذربيجان، تمشيا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، حل المسألة بينهما سلميا من خلال الوسائل الدبلوماسية، أي الحوار والمفاوضات، والمشاركة في ضمان حماية السلام والاستقرار الإقليميين.

**السيد بيريس لوسي** (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أرحب بالسيد بوجار عثماني، وزير خارجية مقدونيا الشمالية والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام 2023، الذي أشكره على إحاطته المفصلة والزاخرة بالمعلومات وأتمنى له النجاح خلال ولايته، التي تأتي في أوقات حرجة فيما يتعلق بالأمن والاستقرار على الصعيدين الأوروبي والعالمي.

تؤيد إكوادور تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وغيره. وفي ذلك الصدد، نرحب بأنه منذ إنشاء إطار التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام 1993، توسعت تلك الشراكة لتعالج مختلف المسائل المواضيعية والتحديات والنزاعات التي تؤثر على أوروبا ويمكن أن يكون لها تأثير على العالم.

ونعرب عن تقديرنا للجهود المشتركة فيما يتعلق بإحراز تقدم بشأن المصالحة في غرب البلقان، ومناقشات جنيف الدولية بشأن جورجيا، وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى، ونزاعي ناغورنو – كاراباخ وجمهورية مولدوفا. ويرحب وفد بلدي بتحديد مقدونيا الشمالية لأولوياتها تحت شعار "الأمر يتعلق بهم. الأمر يتعلق بالناس". ويتطابق العديد من تلك الأولويات مع أولويات الأمم المتحدة، ولا سيما أولويات المجلس.

ونقر أيضا بالدور المهم الذي كانت تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قبل غزو روسيا لأوكرانيا، من خلال بعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا وفي إطار فريق الاتصال الثلاثي، في تعزيز الأمن والحل السياسي في سياق مليء بالتحديات. ولئن كانت جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في سياق تنفيذ اتفاقات مينسك قد تجاوزتها قوة الظروف، فإن إسهامها لا يزال أساسيا، بما في ذلك في سياق اليوم الأكثر تعقيدا.

ونرحب أيضا بحقيقة أن إحدى أولويات الرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي محاولة حل النزاعات القائمة بنهج محوره الإنسان. إن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمر أساسي

لضمان الأمن المستدام. ونشجع الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على التعاون بحسن نية مع مؤسسات المنظمة وعملياتها الميدانية، مع التأكيد على الجانب الإنساني. ونشجع كذلك رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على المضي في نيتها التركيز على مسائل أمنية أخرى مثل إدارة أمن الحدود ومكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية، فضلا عن الأمن السيبراني والصلة بين تغير المناخ والأمن.

وعلاوة على ذلك، يرحب وفد بلدي بجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتعزيز وإدماج المساواة بين الجنسين في مختلف أبعاد عملها. وندعو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى تعزيز أنشطتها بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وضمان مشاركة المرأة على جميع المستويات، بما في ذلك في القوات المسلحة وفي عمليات وجهود حل النزاعات.

وندعو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى تعميق جهودها لمنع نشوب النزاعات في إدارة المجتمعات المضيفة وجهودها فيما يتعلق بالمشردين داخليا، وهي حالة تؤثر بشكل خاص على النساء والفتيات. ونسلط الضوء أيضا على العمل المشترك الذي تقوم به إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وندعو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأعضاءها إلى توسيع نطاق جهودها في مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وخاصة نزع السلاح، بغية الإسهام في جهود الأمم المتحدة من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

بالأمس تحديدا، اجتمعنا في القاعة لمناقشة تعزيز الثقة من أجل السلام المستدام (انظر S/PV.9315). والواقع أن التحديات التي نواجهها اليوم تتطلب تعاونا أوثق، يجب أن تواصل فيه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الاضطلاع بدور بناء.

**السيد نبينزيا** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يسرنا أن نراكم، سيدي المستشار، تتولى مقعد الرئيس. ونرحب أيضا في جلسة اليوم بالسيد بوجار عثماني، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية مقدونيا الشمالية.

أعتقد أنه لن يكون مفاجئا لكم إذا بدأت بياني بالإشارة إلى أن الولايات المتحدة وحلفاءها لسنوات عديدة ما فتئت تتخذ إجراءات منهجية ومتسقة لإنشاء كيان معاد للروس قومي ونازي جديد على حدودنا، مما أثار أزمة عميقة في نظام العلاقات الدولية. وبينما تواصل واشنطن ولندن وبروكسل وعدد من العواصم الأخرى خطابها المحموم بشأن العدوان الروسي الذي يزعم أنه غير مبرر، فإن الأسباب الحقيقية للتحولات الجذرية التي نشهدها واضحة جدا لأي مراقب على دراية ضئيلة بالوضع.

وتشمل هذه الأسباب الانقلاب المناهض للدستور في كييف في عام 2014 وتغاضي النظام، لمدة ثماني سنوات، عن الجرائم المرتكبة ضد المدنيين في جنوب وشرق أوكرانيا، بالإضافة إلى رفض الغرب الجماعي لمبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة لصالح توسع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). إن السؤال المتعلق بالمسار الذي نتجه إليه وكيف سيبدو النظام المتجدد للعلاقات الدولية لا يزال مطروحا اليوم. هناك شيء واحد واضح: لن يكون العالم أحادي القطب بعد الآن، والهيمنة الغربية، أو السلام على الطريقة الأميركية، في طريقه إلى الزوال. والسؤال المتعلق بمكانة المنظمات الدولية ودورها في هذه العملية الموضوعية ما زال مطروحا أيضا. وتواجه كل منظمة بمفردها هذا التحدي بشكل مختلف. إن الأمم المتحدة، التي هي أساسا معقل تعددية الأطراف، وعلى الرغم من هيمنة الغرب على هياكلها، والمحاولات اليائسة من جانب البلدان الغربية لفرض أهداف معادية لروسيا على كل دولة عضو، لا تزال مطلوبة كمنبر للحوار والتعاون الدولي. ومن ناحية أخرى، لم يتمكن مجلس أوروبا من الصمود أمام هذه الضغوط وانزلق بشكل مطرد نحو الاندثار السياسي، بينما أصبح تابعا هزيلا لمنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ويؤيد كل قراراتهما.

وفي ذلك الصدد، كانت هناك توقعات كثيرة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي خلفت المنتدى الذي اضطلع بدور رئيسي

في إقامة حوار بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة. واليوم، فإنها توفر لنا فرصة ممتازة لتحليل إلى أي مدى كانت هذه التوقعات مبررة.

ونحن مضطرون إلى الاعتراف بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في مواجهة التحديات التي ذكرتها للتو، تمر بأشد أزماتها حدة منذ إنشائها قبل ما يقرب من 50 عاما، التي تفاقمت بسبب محاولات مجموعة معروفة جيدا من الدول استخدام المنظمة لخدمة مصالحها السياسية وجعلها أداة لشن حملة صليبية غربية ضد روسيا. ولم يحدث هذا التحول بين عشية وضحاها. فنظام الأمن الإقليمي، الذي أنشئ في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويستند إلى مبادئ الأمن غير القابل للتجزئة من فانكوفر إلى فلاديفوستوك، كان حقا متميزا في طابعه. وقد نجحت المنظمة في مواجهة تحديات العصر، وأتاحت جهود المشاركين بحسن نية في العملية التوصل إلى اتفاقات بشأن المسائل العاجلة. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك، التوقيع في إسطنبول عام 1999 على عدد من الوثائق المهمة مثل ميثاق الأمن الأوروبي، والاتفاق بشأن تعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا – وهو صك رئيسي لكفالة الأمن الأوروبي وإمكانية التنبؤ في المجال العسكري.

غير أن الإرادة لتعزيز الأمن في عالم متغير لم يبدها الجميع. فالولايات المتحدة، كما نعلم، التي سعت للحفاظ على هيمنتها على منظمة حلف شمال الأطلسي، على أساس النسخة السابقة من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، منعت حلفاءها من التصديق على النسخة المنقحة من المعاهدة. والإجراءات اللاحقة التي اتخذتها واشنطن – انسحابها من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ورفضها لمعاهدة السماوات المفتوحة، بتواطؤ من البلدان الأوروبية – أدت إلى تردّي الأمن العالمي والإقليمي بشكل كبير.

ومع ذلك، وحتى في خضم محاولات لتحويل المنظمة إلى نوعا من هيئة إشرافية على سياسات الدول الواقعة شرق فيينا، لا تزال هناك حاجة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبعثت أنشطتها الآمال في تحسين البيئة في أوروبا والانتقال إلى التعاون والتنمية ذوَيْ المنفعة المتبادلة. كما تم البحث عن إمكانات الوساطة الخاصة بها. ودعيت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أداء دور مهم في تنفيذ اتفاقيات مينسك بين أوكرانيا وجمهوريات دونباس، التي شن نظام كييف ضد سكانها حربا دموية في عام 2014. وتحقيقا لهذه الغاية، تم توفير مجموعة أدوات قوية برعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفرت منبرا للحوار المباشر بين أطراف النزاع في إطار فريق الاتصال الثلاثي وأفرقته الفرعية العاملة. لكن كييف تجنبت بشكل منهجي المشاركة في حوار موضوعي مع ممثلي جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية، بينما استمرت في قصف مدنهم المسالمة. وتحقيقا لهذه الغاية، تلقت كييف مساعدة من دول منظمة حلف شمال الأطلسي، التي استثمرت في تزويد نظام كييف بالأسلحة والمعدات وشجعت جرائم أوكرانيا ضد المدنيين. وكان رد قيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على كل ذلك في كثير من الأحيان سلبيا أو موضع شك كبير. ونتيجة لذلك، لم تفشل المنظمة في مهمتها الأساسية المتمثلة في تحقيق السلام فحسب، استنادا إلى التنفيذ بحسن نية لاتفاقيات مينسك، بل جُعل في الواقع شريكا للغربلا يقوم فقط بتنفيذ تعليمات أحد أطراف النزاع، ولكن أيضا يزوده بمعلومات حساسة.

وليس مستغربا أنه بعد تفاقم الأزمة الأوكرانية في شباط/فبراير 2022، اتخذت المنظمة بشكل لا لبس فيه وطواعية جانب كييف، بينما تديم مهمة خدمة مصالح فرادى دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتحالفاتها. كان عمل المنظمة بأكمله خاضعا لتعزيز النهج الغربية للحالة في أوكرانيا وحولها. وتم نسيان المبادئ التوجيهية لقيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالتصرف علنا بما يتفق بدقة مع الموقف الذي اتخذ بتوافق الآراء. ونتيجة لذلك، وبدلا من أن تكون منبرا للحوار، سرعان ما أصبحت منبرا للاتهامات الهستيرية والشتم مما ينم عن الكراهية تجاه الروس. وقد أدت عملية إضفاء الطابع الأوكراني، التي نجحت الرئاسة البولندية بشكل خاص في تعزيزها

في العام الماضي، إلى التنفيذ الباهت لولاية المنظمة، وعدم استخدام خبرتها وكفاءاتها الطويلة الأمد للغرض المقصود منها.

تأتي التوترات الصناعية المتعلقة بالمسألة الأوكرانية على حساب معالجة العديد من الأزمات الأخرى في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والحالة في البلقان مستمرة في التدهور. ويثير تدهور الحالة في كوسوفو قلقا متزايدا بسبب الإجراءات التي اتخذتها سلطات بريشتينا بتواطؤ كامل من رعاتها الغربيين. وإزاء تلك الخلفية، نرى عدم وجود استجابة متوازنة للأحداث من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، رغم أن المنظمة تظل جزءا من الجهود الدولية لتسوية الحالة وفقا للقرار 1244 (1999).

وللأسف، نحن مضطرون إلى الإشارة إلى أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تحرز أي تقدم في التوصل إلى تسوية للنزاع في منطقة ترانسنيستريا، لا سيما في إطار عملية التفاوض 5+2، التي تم تعليقها منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019. وكما هو معروف جيدا، فقد أنيطت ولاية البعثة في جمهورية مولدوفا قبل 30 عاما، ولكن يبدو أن هذا غير كاف لتقديم نتائج ملموسة للدول المشاركة. ومما يثير القلق البالغ الدور التخريبي الذي تؤديه أوكرانيا حاليا في ترانسنيستريا، الذي يدل على استعدادها للتدخل، بما في ذلك باستخدام القوة.

ونأسف لتسييس مناقشات جنيف الدولية بشأن الأمن والاستقرار في منطقة ما وراء القوقاز، مما أدى إلى الإلغاء غير المبرر لاجتماعين متتاليين وتعطيل وتيرة عملية التفاوض. ونعتقد أن هذه الخطوات تبين محاولات زملائنا الغربيين للتسبب في توسيع نطاق المواجهات من أوكرانيا إلى جنوب القوقاز والتضحية بصيغة جنيف من أجل الجغرافيا السياسية. وهذا السلوك الخطير يستدعي استجابة فورية من جانب الرئاسة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي. ومن جانبنا، نؤكد من جديد التزامنا بمباحثات جنيف الدولية باعتبارها منبرا متميزا مصمما لكفالة استمرار الحوار المباشر بين تبيليسي وسوخومي وتسخينفالي. والبديل عن المباحثات هو تدهور الحالة على أرض الواقع.

وبسبب الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة وفرنسا، فإن مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أوقفت أنشطتها. وفي غضون ذلك، لا تزال تبعث على القلق البالغ الحالة المتعلقة بناغورني – كاراباخ، بما في ذلك في المنطقة المشمولة بمسؤولية وحدة حفظ السلام الروسية، وخط التماس بين أرمينيا وأذربيجان، والحوار بين المسؤولين في باكو ويريفان. نعيد التأكيد على أهمية الامتثال الصارم لمجموعة اتفاقات 2020–2022 بأكملها فيما بين قادة روسيا وأرمينيا وأذربيجان بشأن تطبيع العلاقات الأرمينية – الأذربيجانية. والاتحاد الروسي على استعداد لتزويد أذربيجان وأرمينيا، القريبين منا، بكل ما يلزم من مساعدة على الصعيدين السياسي والميداني، بمشاركة قادة وحدة حفظ السلام الروسية. ومن المؤسف أن الرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مقدونيا الشمالية لم تنجح بعد في وضع جدول أعمال موحد، ولا يمكنها أن تتمسك بنهج الوضع المحايد. فعلى سبيل المثال، لم يخجل وزير خارجية مقدونيا الشمالية من المشاركة في احتفال سياسي لإحياء الذكرى السنوية للإحداث المدبرة في بوشا، مما يشكل بالتالي انتهاكا صارخا لولاية الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي الوقت نفسه، لا يزال الرئيس الحالي للمنظمة وأمانتها يلتزمان الصمت بشكل مخجل إزاء الاضطهاد لأسباب سياسية الذي يمارسه نظام كييف بشرعية الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، تماما بنفس الطريقة التي التزما بها الصمت بصورة مخجلة فيما يتعلق بالفظائع التي ارتكبتها سلطات الميدان والجرائم التي ارتكبها القوميون الأوكرانيون، الذين أحرقوا الناس أحياء في دار النقابات العمالية في أوديسا، قبل تسع سنوات بالضبط. إن المأساة تتكرر اليوم، ولا يجري التدقيق في الضغط الذي تمارسه مؤسسات الدولة الأوكرانية وأجهزتها الأمنية على الكنيسة وتدخلها في حياة الطوائف الدينية وحرية الدين، على الرغم من انتهاكات أوكرانيا الصارخة لالتزاماتها القانونية الدولية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهدت بها في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونطالب بأن يتخذ الرئيس الحالي خطوات مجدية

لحماية الحرية الدينية في أوكرانيا وفقا لمبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتزاماتها.

إن سياسة المواجهة القصيرة النظر التي ينتهجها تحالف الدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، لا تثير أزمة حادة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فحسب، بل تجبر المنظمة نفسها أساسا على اتخاذ خيار حاسم: إما أن تضطلع بالمهمة الحاسمة المتمثلة في تشكيل هيكل أمني أوروبي مستدام يقوم على مبدأ قابلية عدم التجزئة، المنصوص عليه في العديد من وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك ميثاق الأمن الأوروبي لعام 1999، المعروف أيضا باسم ميثاق اسطنبول، وإعلان أستانا التذكاري لعام 2010، أو أن تستمر في أخذ أوامرها من الغرب، الذي يفهم الأمن على أنه توسع غير محدود لحلف الناتو العدواني، وفرض واسع النطاق للكيفية التي يتصور بها الغرب المبادئ السياسية والاقتصادية ومبادئ حقوق الإنسان.

ومع ذلك، ما زلنا نؤمن بإمكانيات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولن نتخلى عن محاولات إجراء حوار بشأن منهاج فيينا. وما على المرء إلا أن يقضي وقتا قليلا في اجتماعات المجلس الدائم لهذه المنظمة ليلاحظ الفرق الأساسي بين بيانات الوفود الغربية الهستيرية والهجومية والتقارير الوقائعية التي تم التحقق منها لزملائنا في فيينا. سوف نستمر في نقل المعلومات بهدوء عن الحالة الراهنة الحقيقية – كما يقول الكتاب المقدس، "من له أذنان للسمع، فليسمع". لا يزال لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فرصة لأداء دور في الجمع بين وجهات النظر المستقطبة في بعض الأحيان والتي لا يمكن التوفيق بينها وإقامة منصة للحوار وإطار للتعايش السلمي، تماما كما فعل المفاوضون السوفيات والأمريكيون والأوروبيون في أوائل إلى منتصف سبعينات القرن العشرين. ولكن من أجل ذلك من الضروري ليس فقط التوقف عن شيطنة الخصوم ولكن أيضا التخلي عن منطق المواجهة والألعاب الصفرية.

أما بالنسبة للموضوع الفعلي المعلن عنه لجلستنا اليوم، والمتعلق بالتفاعل بين المنظمتين بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، نعتقد أنه ينبغي أن يتم التعاون بشفافية ومساءلة كاملتين أمام الدول المشاركة. وينبغي أن يخدم هذا التفاعل مسعى توحيد المبادئ بدلا من تعزيز مواقف المواجهة. ومع ذلك، نود أن نشير إلى أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن. يبدو أن بعض الأطراف في فيينا ربما نسيت ذلك في حماسها للمشاريع المعادية لروسيا. وكلما أسرعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في العودة إلى الحوار الهادئ والقائم على الاحترام المتبادل الذي تشتد الحاجة إليه، كلما تعاظمت فرصها في أن تتلاءم مع النظام العالمي الجديد. ونود أن نعتقد أن الموجودين في فيينا وحولها يدركون ذلك تماما.

**السيد ديلورنتيس** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر وزير الخارجية عثماني على مشاركته اليوم وعلى قيادة مقدونيا الشمالية القائمة على المبادئ في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لقد كانت تعليقاته بشأن أوكرانيا وثيقة الصلة للغاية. من المدنيين الذين تعرضوا لوحشية القذائف الروسية في أومان ومدن أخرى يوم الجمعة الماضي إلى الأطفال الذين نقلتهم ورحلتهم روسيا قسرا، التكلفة البشرية للعدوان الروسي لا تحصى والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لأوكرانيا هائلة. وكما أبرز السيد عثماني، كانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في طليعة جهود المجتمع الدولي لتسليط الضوء على أعمال القوات العسكرية للاتحاد الروسي في أوكرانيا من خلال تقصي الحقائق والإبلاغ الرائعين الناجمين عن الاحتجاج المتكرر بآلية موسكو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من جانب ما يصل إلى 45 دولة مشاركة.

والمقررون الذين أعدوا تلك التقارير مهنيون في مجالاتهم، ودقيقون في توثيق نتائج الوحشية والاستخفاف بأرواح الأبرياء. وقد كشف مقررو آلية موسكو بالمثل عن العنف الذي اتسمت به جهود النظام البيلاروسي لقمع المعارضة وحملة الكرملين على جميع الأصوات التي تنتقد سياساته، فضلا عن جهوده لخنق وسائل الإعلام الحرة. اليوم يتم في فيينا تقديم تقرير آلية موسكو عن النقل أو الترحيل القسري للأطفال

الأوكرانيين إلى الأراضي الأوكرانية التي تحتلها القوات الروسية مؤقتا أو إلى الاتحاد الروسي نفسه. ويجري إعداد تقرير آخر عن بيلاروس. نأمل أن يقرأ الجميع هذين التقريرين، وذلك بالنظر إلى أزمة حقوق الإنسان الخطيرة في بيلاروس والإجراءات غير المعقولة التي يقوم بها الاتحاد الروسي، والتي ستكون لها حتما آثار على الأمن الإقليمي.

نحن نعتقد أن المنظمات الإقليمية وتعاونها مع الأمم المتحدة تكتسي أهمية أكبر من أي وقت مضى في المساعدة على صون السلم والأمن الدوليين. إن التعاون الوثيق بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها أكبر منظمة للأمن الإقليمي في العالم، مع الأمم المتحدة هو أمر ضروري لضمان قدرة المجلس على الوفاء بولايته من أجل السلم والأمن الدوليين. وترحب الولايات المتحدة بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهما تعملان معا لمنع أي تجدد للعنف في حالات ما بعد النزاع، بما في ذلك من خلال التعاون الوثيق للعمليات الميدانية التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون مع وكالات وبعثات الأمم المتحدة. ومن الأمثلة على ذلك بعثة منظمة الأمن والتعاون في كوسوفو، والتي هي شريك لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها روسيا لعرقلة منظمة الأمن والتعاون وتخريب ميزانيتها، واصلت المنظمة عملها، وأسهمت في السلم والأمن الإقليميين، بما في ذلك برنامج دعم أوكرانيا الممول من المانحين لتحل محل بعثة المراقبة الخاصة التي أجبرتها روسيا على إنهاء عملها.

وتقدر الولايات المتحدة منظمة الأمن والتعاون بوصفها أداة لتعددية أطراف فعالة ولتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتحديد الأسلحة، والاستقرار الإقليمي، والمصالحة بعد انتهاء النزاعات، وتدابير بناء الثقة والأمن، والرخاء الاقتصادي، والسياسات البيئية المستدامة. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة، وبالتالي المجتمع الدولي بأسره، من خلال التعاون المستمر مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن بنود جدول الأعمال المشتركة كهذه، من الاستفادة من مواطن القوة وتحقيق فوائد دائمة.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة للسيد عثماني للرد على التعليقات التي أُدلي بها في هذه الجلسة.

**السيد عثماني** (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن رئاسة مقدونيا الشمالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي تزامنت مع الذكرى السنوية الثلاثين لإقامة التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون. كما أود أن أشكر ممثلي أعضاء مجلس الأمن على عبارات دعمهم الطيبة. إنهم يمثلون الريح في ظهرنا في الاستمرار بجرأة في توجيه المنظمة خلال هذا الوقت الصعب.

ومع ذلك، أود أن أعلق بإيجاز على بعض الملاحظات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي فيما يتعلق بموقفنا ومركزنا غير المحايد بوصفنا الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي في الواقع منبر للحوار بين بلدان ليست متقاربة في الفكر. ودورنا بوصفنا الرئيس الحالي هو أن نكون وسيطا نزيها لهذا الحوار. بيد أن هذا الحوار يجري ضمن الإطار الذي تحدده مبادئ المنظمة والتزاماتها، والتي اتفقنا طوعا على التمسك بها والامتثال لها. إنها غير قابلة للتفاوض. ودورنا بوصفنا الرئيس الحالي هو حماية تلك المبادئ والالتزامات. ولذلك سنعمل كوسيط نزيه يتيح تهيئة مناخ مؤات للحوار من أجل تحقيق تلك المبادئ والالتزامات والتمسك بها. وتتعلق تلك الالتزامات باحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون، وبالامتناع عن انتهاك الحدود واستخدام القوة لتحقيق مكاسب سياسية. وهذه هي الطريقة التي سنمضي بها خلال رئاستنا الحالية.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد عثماني على التوضيحات التي قدمها.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

*رفعت الجلسة الساعة 11/50.*